

ASSEMBLY DECISION - THBK- 11/4/2005

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢

بدأ اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي بنك الاسكان في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/٤/٢ حيث تحدث عطوفة مراقب الشركات الدكتور محمود عبابة بما يلي :-
يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي بنك الاسكان ، هذا البنك الذي نعتز ونفتخر به ، بسبب النجاحات المضطردة التي حققها ، وما ساهم به في حركة الاعمار في هذا البلد ، وهو من المؤسسات الاردنية الرائدة . نَشَدُّ على أيدي الادارة وبنارك لهم جهودهم ، ونشيد بما تم توفيره لدى المؤسسة من قواعد "الحكومة الرشيدة" ، وتفاعل البنك مع متطلبات المرحلة من استخدامات التكنولوجيا المصرفية المتقدمة .

باسمي وأسم زملائي من مراقبة الشركات نتمنى لكم اجتماعات ناجحة ، ولشركتم مزيداً من الانجاز والازدهار ، وما يحمل ذلك من مؤشرات ودلائل على العمل في اطار القوانين السائدة ،
وُحْجِتنا في "الحديث عن نجاح البنك" هو هذه الارقام التي يظهرها التقرير السنوي، فلكل الشكر والتقدير .

وبعد هذه الكلمة "الجامعة" أعلن عطوفته أنه قد حضر الى الاجتماع (٦٧) مساهماً يحملون (٧٤٩٤٢٨٨) سهماً بالاصالة ، و (١٨١٢٥٢) سهماً بالوكالة ، أي بمجموع مقداره (٤٠٩٤٠٦٢) سهماً "أصلية وكالة" ، فيما نسبة (١٠٣.٩٪) من مجموع أسهم راس المال .
كما أعلن أن عدد أعضاء مجلس الادارة الذين يحضرون الاجتماع اثنا عشر عضواً من أصل ثلاثة عشر عضواً ، وأنه قد حضر ممثلين عن مدققي حسابات البنك ، واستناداً لاحكام القانون فإن الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات **تُعتبر قانونية** ، وطلب عطوفته من معالي رئيس مجلس الادارة تعين كاتب الجلسة ومراقبين لجمع الاصوات وفرزها .

رحب معالي الدكتور ميشيل مارتوري رئيس المجلس بعطوفة الدكتور محمود عبابة مراقب الشركات وزملائه من مراقبة الشركات، كما رحب بمندوبي الامن العام والبنك المركزي وممثلي مدققي حسابات البنك " ديلويوت آند توشن " و"إرنست آند يونغ" .

(١)

واستناداً لنص المادة (١٨١) من قانون الشركات عين رئيس الجلسة السيد محي الدين العلي كاتباً

للجلسة كما عين السيدين الدكتور عبدالله المالكي ومحمد ملحم مراقبين لجمع الاصوات وفرزها .

ثم ألقى معالي رئيس الجلسه كلمة حول أهم الانجازات في البنك ، حيث أورد فيها ما يلي :-

- الترحيب بالمساهمين .

- ايجازاً عن بعض انجازات البنك الرقمية في البنود الرئيسية للميزانية كالودائع والقروض وحقوق الملكية .

- مبلغ الارياح الصافية التي تحققت خلال عام ٢٠٠٤ مقارنة مع عام ٢٠٠٣ .

- نسبة توزيع الارياح التي يوصي بها مجلس الاداره البالغه (٢٠٪) .

- النتائج القياسية التي حققتها البنك والثقة الفالية التي يتمتع بها من المستثمرين ، وأثر ذلك على سعر سهم البنك في البورصة ، والقيمة السوقية لرأس المال .

- نتائج البنوك التابعة للبنك في الجزائر وسوريا .

- اشارة الى البشاير الوعادة للنتائج المتوقعة للعام ٢٠٠٥ .

وتم بعد ذلك الانتقال الى جدول الاعمال وعلى النحو التالي :-

أولاً- تلا كاتب الجلسه وقائع جلسة الهيئة العامة السابقة .

ثانياً- اقترح السيد رئيس المجلس ضم بند تقرير مجلس الاداره عن العام المالي ٢٠٠٤ الى البنك

(د) من جدول الاعمال الخاص بمناقشة الميزانية ليتم مناقشتها معاً وذلك بعد الاستماع الى تقرير مدقق حسابات البنك ، وقد ثُنى على هذا الاقتراح مجموعة من المساهمين .

ثالثاً- تلا السيد عاصم حداد تقرير مدققي حسابات البنك "ديلويت اندر توش و إرنسن آند بونغ"

عن عام ٢٠٠٤ .

رابعاً- ثم فتح باب المناقشة للبندين (ب) و (د) من جدول الاعمال وهي :-

* تقرير مجلس الاداره عن اعمال البنك خلال عام ٢٠٠٤ وخطة البنك المستقبلية للعام المالي ٢٠٠٥ .

* مناقشة البيانات المالية ، كما هو الوضع في ٢٠٠٤/١٢/٣١ والمصادقة عليهما بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الاداره بشأن توزيع الارياح .

وقد طلب معالي السيد رئيس الجلسه من الحضور أن يتقدموا بالاسئلة واللاحظات وتم فتح باب المناقشة على النحو التالي :-

تحدث المساهم عبد القادر ابو مزروع ، حيث شكر الاداره على الجهود المبذولة للوصول الى السعة المتازة ، ثم توجه بسؤال حول "أسباب تراجع عدد الفرص التدريبية لدى البنك خلال عام ٢٠٠٤ مقارنة بالسنوات السابقة" ، كما تساءل عن أسباب تراجع رصيد علبة الاصدار بمبالغ تم تحويلها

الى "احتياطي للتفرع الخارجي" وهل جاء ذلك لمواجهة خسائر في التفرع الخارجي أو تم صرفه على دراسات جدوى ؟ علماً بأن هناك مبالغ في الارياح المدورة ، كان يمكن تغطية الخسائر منها ، ثم سأله عن أسباب تدني أرباح شركة الاسكان للاستثمارات السياحة والفنقية ، حيث أن "عائد الربح" متمنى، وسأل لماذا هناك أرصدة مودعة لدى البنوك الأخرى بدون فائدة .

وقد اجاب السيد الرئيس التنفيذي على هذه الاستئلة بما يلي :-

- تم مراجعة المهام لمختلف الادارات ، وتم دراسة الاحتياجات التدريبية المطلوبة وتم تخصيص التدريب التدريبية اللازمة (داخلية وخارجية) ، وقد أخذت العملية التدريبية منهاجية محددة من حيث الاهتمام "بالنوعية" وليس "الكمية" .

- العملية التدريبية متصلة في البنك ، ونقص العدد لم يكن لغايات التوفير في النفقات ، وخلاصة القول ، ايمان الادارة بالتدريب الذي يواجهه ويلبي الحاجة التدريبية الفعلية لدى الموظفين ، ايًا كان الثمن مع التركيز على النوعية .

- اما بالنسبة للسؤال الثاني الخاص بعلاوة الاصدار ، فالبالغ المحوله تتعلق " بالتفرع الخارجي للبنك " وهي متطلبات البنك المركزي والسلطات النقدية في البلدان المضيفة والبالغ المحولة عبارة عن رؤوس اموال لدى الفروع الخارجية ، علماً بأن مبلغ رأس المال له علاقة بعدد الفروع الخارجية ، وقرار المجلس بتخصيص هذه المبالغ واقتطاعها من علاوة الاصدار هو اجراء قانوني .

وأجاب السيد عاصم حداد بخصوص الارصدة المودعة لدى البنوك الأخرى ، حيث بين أن الرصيد الذي يظهر في التقرير هو ليوم ٢٠٠٥/١٢/٣١ وهو ليس رصيد ثابت بل متغير بين فترة وأخرى وحسب استخدام البنك لارصدة لدى البنوك وهي مبالغ يودعها البنك لمواجهة التزاماته لدى هذه البنوك .

وأجاب السيد سمير ابو لغد حول السؤال عن تدني " العائد" على الاموال المستثمره بشركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفنقية ، حيث بين أن وضع السياحة في الاردن كان السبب بتدني العائد في الشركة ، وما تحقق في عام ٢٠٠٤ أفضل كثيراً عما تحقق عام ٢٠٠٣ واكداً معالي رئيس الجلسة أن نتائج عام ٢٠٠٥ مبشرة .

ثم تحدث مساهم وبين أن هناك اشارة الى توسيع البنك في الجزائر بفتح فروع هناك ، اوصي كذلك بالتوسيع في سوريا من خلال فتح فروع فالسوق السوري سوق واعد .
واجا به معالي رئيس الجلسة بأنه تم افتتاح فرع ثانٍ في مدينة دمشق ، وخلال فترة قريبة جداً سوف يتم افتتاح فرع في حلب ، وهكذا بالنسبة للمدن الرئيسية في سوريا .



ثم تحدث السيد سعيد حمام بما يلي :-

- نشكر الادارة على الاجازات القيمة ، ونشكر كافة العاملين في البنك وأرجو من السيد رئيس المجلس صرف علاوة غلاء معيشة للموظفين ومنح مكافأة راتب السادس عشر ، ثم وجه الاسئلة التالية .
 - هناك اشارة الى مبالغ دفعت الى شركة اوكلت اليها " هيئة البنك " كم تبلغ المبالغ التي صرفت للشركة وأين مقر هذه الشركة .
 - علاوة الاصدار يتم توزيعها بتحويل مبالغ منهارؤوس اموال لضفة الغربية ، هل سبب ذلك منح قروض تعثرت في فلسطين ، مما تطلب التقطيع بالتحويل من علاوة الاصدار .
 - كم عدد الموظفين في الادارة العليا وكم الرواتب المدفوعة لهم .
 - كم رصيد الديون المشكوك في تحصيلها .
 - سعر سهم البنك اكثر من (١١) دينار والتوزيع المقترن بنسبة (٢٠٪) قليل .
 - رسوم الاشتراك في المؤسسات المصرفية كبير ، وماذا تستفيد من هذا الاشتراك .
 - جاء بند موجودات اخرى بمبلغ عشرة ملايين دينار (ما هذه الموجودات) وهل يجوز وضع بند بهذا المبلغ دون توضيح .
 - نفقات اجتماعات مجلس الادارة مبلغ كبير .
 - يجب ترشيد الانفاق وأين دور البنك المركزي .
- وقد اجاب السيد الرئيس التنفيذي بما يلي :-

- الشركة الاستشارية "الهيئة" شركة امريكية ولها مكاتب في لندن والبحرين والهيئة عمل متطور مطلوب ويهدف إلى زيادة الانتاجية والتأهيل وما تم دفعه للشركة " ضمن العقد" المتفق عليه، وهم في المراحل النهائية من مهمتهم ، والعمل المصرفي يقول بالحاجة إلى إعادة الهيئة كل (٥) سنوات .

ونتائج من الهيكل التنظيمي من Power Structure إلى Performance Structure .

- التحويل من علاوة الاصدار ليس لتقطيعية ديون مشكوك فيها ، حيث أن التسهيلات المتغيرة معطاة بالكامل بمحضها وإنما لزيادة رأس المال استجابة لطلب السلطات النقدية .
- تحقق لدى البنك انجاز كبير بتقليل نسبة القروض غير العاملة ، ومدققي حسابات البنك ومدققي سلطة النقد يقومون بدورهم بالتحقق من هذا الموضوع .



وتعقيباً على بند "موجودات أخرى" بين السيد عاصم حداد أن البيانات التفصيلية الملحة بالميزانية جاءت حسب النماذج المعتمدة لدى البنك المركزي ، وان النقص بعلاوة الاصدار متالله بين حسابين "علاوة الاصدار ورؤوس الاموال المطلوبة للفروع الخارجية" وان البيانات الأخرى التي طلبها السيد سعيد حمام موجودة في الملحق الخاص ببيانات الافصاح .

وأضاف السيد سمير ابو لغد "أن بنك الاسكان كان أول بنك التزم بقرارات سلطة النقد في فلسطين لزيادة رأس المال المطلوب هناك" ، أما رواتب الادارة العليا فهي موجودة بدليل الافصاح .

ثم تحدث المساهم سمعان البوردي واقتصر اغلاق المناقشة وتأييد نسبة التوزيع المقترحة ، حيث رفع مجموعة من المساهمين أيديهم بالموافقة على المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وعلى توصية الادارة بتوزيع ارباح بنسبة (%) ٢٠.

وعقب المساهم السيد حافظ التميمي أن رأس المال البنك (١٠٠) مليون دينار وحقوق الملكية (٤٣٦٤٢) مليون دينار ، ما الذي يمنع رسملة هذه المبالغ ؟

وهناك ملاحظة على ضغط العمل الموجود بالفروع لماذا لا يتم دعم الفروع بالموظفين .

حيث بين الرئيس التنفيذي أن موضوع الرسملة غير مطروح وأن الضغط في الفروع معروف للادارة حيث يحصل بساعات ومناسبات معروفة .

ثم تحدث الدكتور عبدالله المالكي بما يلي :-

- مستوى التقرير السنوي جيد وقد سرت لذلك لكن هناك اخطاء لفوية ، أرجو الانتباه اليها .

- رصيد التسهيلات ارتفع ، وهذا الانجاز هو الذي مكّن البنك من كسر عنق الزجاجة .
- كان السوق راكداً ، وجاءت عملية التوسيع بالاقراض ومن هنا جاءت الزيادة بهذه الارصدة .
- اشكر مجلس الادارة على "حكمته" بهذا الموضوع والطريق ما زال طويلاً ، وابارك لكم هذا الانجاز .

- سعر السهم في السوق اكثر من (١١) دينار وهذا شيء يدعو للاعتزاز وانا اشارك في ذلك .
ولكن هناكوجه الآخر من حيث أن هناك مساهمين استراتيجيين ولا يرغبون ببيع مساهماتهم وتحقيق أرباح منها ، ولكن ينتظرون عائد على استثماراتهم ، وهذا يلقي على الادارة مسؤولية توزيع مبالغ اكبر (وانا أشتفق عليكم من هذه المسؤولية) .

- السؤال الاخير حول " الاحتياطيات" ، كيف تتصرف بهذه المبالغ وليس من الحكمة أن نرسل Over Capitalize لأن البنك ، ما هو التصور للتصرف بهذه المبالغ ، إما أن تعاد للمساهمين أو تُنْفَعُ بها شيء آخر .



- ما مصير هذه الاموال .

- وعقب على ذلك عضو مجلس الادارة السيد عبدالله السعودي بما يلي :-
 - مجموع حقوق المساهمين هو رأس المال وعلاقة الاصدار والاحتياطيات .
 - ليس من شك انه عند تصفح رقم حقوق الملكية يبيو للوهلة الاولى أنه "رقم كبير" .
 - عملية بناء هذه الحقوق لتصل هذه الارقام "من البداية" كانت بهدف أن يكون هذا البنك ليس بنك محلي وإنما بنك اقليمي .
 - وعند التركيز على استراتيجية عمل مستقبلية نجد أننا بحاجة الى هذا الرقم ، أي عندما نصبح "بنك اقليمي" ، وهذا يتطلب قاعدة رأسمال قوية.
 - أصبحت فعلاً قاعدة رأس المال قوية ، وما يهمنا الان أن ننتقل الى حالة "البنك الاقليمي" ولا يكفي أن نبقى "بنك محلي" وسوف يتم ذلك في الوقت المناسب .
 - علينا أن نحتفظ بقاعدة رأسمال قوية حتى نتمكن من تحقيق ما نريد في الوقت المناسب وهذا الموضوع "على خطة مستقبل عمل البنك" .
- السيد الرئيس التنفيذي: - اضافة لما تفضل به الاخ عبدالله السعودي ، هناك فرص نسبياً Leasing لاستغلالها "محلياً" في هذه المرحلة ، مثل تأسيس شركة وهي قيد التأسيس .
- علينا أن نتوسع داخلياً واقليمياً ومع التقدير لرأي الدكتور عبد الله We are not over capitalise

وبعد هذه المناقشات تم التأكيد ثانية على موافقة الهيئة العامة بالصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر ونسبة توزيع الارباح .

انتخاب مدققي حسابات البنك :

رشح السيد محمد ملحم كل من "يرنسن اند بونغ" و "ديلويت اند توش" كمدققين لحسابات البنك عن عام ٢٠٠٥ وتمت التثنيه على الترشيح .
ولما لم يكن هناك مرشحون آخرون اعتبر هؤلاء فائزين بالتزكية، وتمت الموافقة على تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم .

انتخاب أعضاء مجلس الادارة وفقاً لاحكام القانون:

تم ترشيح القائمة التالية لعضوية مجلس الادارة لدوره الجديد تبدأ من تاريخ ٤/٢/٢٠٠٥ وهم :-

- معالي الدكتور ميشيل مارتن
- السيد عبدالله السعودي
- السيد عمار بن فاروق بن مصطفى زهران



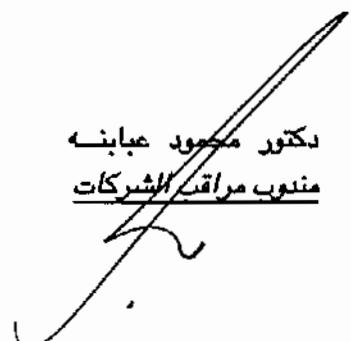
- الشركة القابضة للاستثمارات الرأسمالية
- المجموعة الاستثمارية العقارية / الكويتية (عضوان)
- المصرف العربي الليبي الخارجي (عضوان)
- المؤسسة العامة للقسمان الاجتماعي (عضوان)
- وزارة المالية والاقتصاد والتجارة - حكومة قطر (عضوان)
- وزارة المالية - سلطنة عمان .

وقد ثنى مجموعة من المساهمين على هذا الترشيح ، ولما لم يكن هناك مرشحون آخرون أعلن معالي رئيس الجلسة أن هؤلاء فائزون بالتزكية وهنأهم على ذلك .

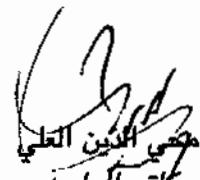
وحيث لم يبقى بنود أخرى على جدول الاعمال اعلن معالي رئيس الجلسة نهاية الجلسة وشكر المساهمين على حضورهم .



دكتور ميشيل مارتو
رئيس الجلسة



دكتور محمود عبابنه
مندوب مراقب الشركات



هشام الدين العلي
كاتب الجلسة

٢٠٠٥/٤/٢ ش